الرِّسالةُ الخامسةُ
إلى
بعضِ إخوانِه

وأجابَ أبو عبدِ اللهِ رَحِمَهُ اللهُ **بعضَ إخوانِهِ عن كتابٍ كُتُبَ**[(١)] **إليه:**

أمَّا ما ذكَرتَ مِن مِنَّةِ اللهِ علينا بهذا العِلمِ الَّذي وسَّعَهُ علينا، فإنَّ للعِلمِ شِرَّةً وفَتْرةً، فمَن وجَدَ نَفْسَهُ في وَقتِ الفَتْرةِ معَ اللهِ، كان في وقتِ شِرَّتِهِ معصومًا عن شَراهةِ النَّفْسِ فيه، ومَن وجَدَ نَفْسَهُ في تلك الفَتْرةِ معَ العِلمِ، كان في وقتِ شِرَّتِهِ مَفتونًا بذلك العِلْمِ، مَخذُولًا عند[(٢)] شَراهةِ النَّفْسِ فيها، فيَصِيرُ العِلمُ حِجابًا[(٣)].

وفي أُسِّ الأمرِ: إنَّ العِلمَ إنَّما أُلقِيَ إلى العِبادِ؛ ليُؤدِّيَهم العِلمُ إلى اللهِ، فإذا صارَ العِلمُ بهيئةٍ تَحجُبُهم[(٤)] عنه، فهذا جَهلٌ مُسمًّى بغيرِ اسمِهِ.

فنَسأَلُ اللهَ الَّذي رَحِمَنا بديًا[(٥)]، فظَهرتْ علينا آثارُ رَحْمتِهِ، ألَّا يَقطَعَ عنَّا مَدَدَ الرَّحمةِ.

---

(١) في (ت): «كتبه».

(٢) في (ت): «عن».

(٣) يوجد في هذا المكان من نسخة (ز) خلط من الناسخ أعاد تصحيحه بما يتفق مع نسخة (س).

(٤) في (ت): «يحجبهم».

(٥) كذا في (ز، ظ، م). والوجه: «بدءًا» مهموزًا. وما في الأصلين يمكن توجيهه على أنه يقال: «بدأت =

ولم يَزِلِ الإخوانُ يَتواصَون بما يَرجُون به حَياةَ القُلُوبِ، واتِّقادَ الجَمَراتِ؛ فأَحسَنَ اللهُ جزاءَك فيما وعَظتَ وذكَّرتَ وأَشفَقتَ، وتَقبَّلَهُ منك.

وأمَّا ما ذكَرتَ مِن الرِّوايةِ الَّتي رَوَيتَ أنَّ اللهَ -تبارَكَ اسمُهُ- قال لداوُدَ عليه السلام: «**إِذَا كُنْتَ لِي مُطِيعًا، فَاحْذَرْنِي، كَيْلَا أَصْرَعَكَ صَرْعَةً تَكُونُ نَكَالًا بَيْنَ**

= بدءا» بالهمز. وفي لغة: «بدَيت بديًا» بفتح عين الفعل. وفي لغة الأنصار: «بدِيت» بكسر عين الفعل. قال ابن جني في «سر صناعة الإعراب» (٣٦٩/٢): «وقد أبدلوا الهمزة ياء لغير علة؛ إلا طلبًا للتخفيف، وذلك قولهم في (قرأت): «قريت». وفي (بدأت): «بديت». وفي (توضأت): «توضيت». اهـ. وقال الهوريني في «المطالع النصرية للمطابع المصرية في الأصول الخطية» (ص: ٢٠٨): «على أن بعض العرب يقول: «توضَّيْت، وتبَرَّيْت». كما أنه يقول في «بَدَأْتُ، وقَرَأْتُ»: «بَدَيْت، وقَرَيْت». اهـ. وظاهر عبارة أبي حيان أن ذلك مطرد قال في «ارتشاف الضرب» (٢٧٠/١): «وإن سكنت الهمزة بعد غير همزة، جاز أن تخفف بإبدالها مدة من جنس حركة ما قبلها كانت فاءً نحو: (يامن، ويومن، وييبي) في: (يأمن، ويؤمن، ويئبي) من كلمة كهذا، أو متصلة بأخرى (كالذي اوتمن، وإن ايتمن، وأحمد وتمن) أي: (الذي اؤتمن، وأحمد ئتمن، وإن ئتمن). أو عينًا نحو: (كاس، وبير، وبوس). في: (كأس، وبئر وبؤس). أو لامًا نحو: (بدات، ولم أقرا، وبديت، ولم أقرى، ووضوت، ولم أوضا). في: (بدأت، وأقرأ، وبدئت، وأقرئ، ووضؤت، وأوضأ)». وقال ابن عقيل في «شرح الألفية» (٢٧٩/٤): «(تنبيه) إذا كان الفعل المهموز اللام على فعل، نحو «قرأ، ونشأ، وبدأ»، ثم أسند للضمير المتحرك، فعامة العرب على تحقيق الهمزة، فتقول: قرأت، ونشأت، وبدأت، وحكى سيبويه عن أبي زيد أن من العرب من يخفف الهمزة، فيقول: «قريت، ونشيت، وبديت، ومليت الإناء، وخبيت المتاع»، وذكر أنهم يقولون في مضارعه: «أقرا، وأخبا، وأنشا بالتخفيف أيضًا». راجع: «جمهرة اللغة» (١٠١٩/٢، ١٢٦٧/٣)، «المحكم والمحيط الأعظم» (٣٨٣/٩، ٤٠٦)، «الأفعال» لابن القطاع (١٠٢/١)، «شرح المفصل» لابن يعيش (٩/٣)، «الممتع الكبير في التصريف» (ص: ٢٥٢)، «لسان العرب» (٢٧/١، ٦٧/١٤)، «المصباح المنير» (٦٨٤/٢)، «تمهيد القواعد» (٢٩٣/١)، «المطالع النصرية» (ص: ٢٥٢). وراجع ما قيل في لفظة «التَّبرِّي».

الْأَنْبِيَاءِ». فهذه مَقالةٌ هائلةٌ، تَهمُدُ[١] منها الأرواحُ، وتَزَعْزَعُ منها القُلُوبُ، ويَخمُدُ منها فَورانُ حُبِّ الأحبابِ.

ولعلَّ هذه المَقالةَ لغَيرِ داودَ ﷺ؛ فإنَّ قَلْبي نفَرَ مِن هذا، لا مِن المَقالةِ، ولكِن مِن ذِكرِ داودَ؛ لأنَّ داودَ سبَقتْ له مِن اللهِ -تبارَكَ اسمُهُ-مِن بينِ الرُّسُلِ سابِقةٌ بارِزةٌ بالمَحبَّةِ الفاضِلةِ، فكان بلَغَ مِن غَلَبةِ ذلك عليه أنَّهُ كان يَغارُ لربِّهِ ويقولُ في دُعائِهِ: «**رَبِّ لَا تَغْفِرْ لِلْخَطَّائِينَ**»؛ مِن شِدَّةِ الغَيرةِ.

ولذلك أُعطِيَ مِن الكُتُبِ الزَّبُورَ؛ وهو كلُّهُ ثَناءٌ، فكانَ يَعمَلُ في الأحكامِ بالتَّوراةِ، وكِتابُهُ في خاصَّةِ نَفْسِهِ «الزَّبُورُ».

وإنَّ اللهَ -تبارَكَ اسمُهُ- صيَّرَ قِسْمةَ المُحبِّينَ مِن أُمُورِهِ: الثَّناءَ، فالثَّناءُ على أَلسِنتِهِم أحلى وأبهى[٢]؛ لحَلاوةِ الحُبِّ وبَهائِهِ؛ وهم الَّذين تُوضَعُ لهم يومَ القِيامةِ مَنابِرُ مِن نُورٍ بينَ يَدَيِ اللهِ، حتَّى يُثنُوا عليه، فيُباهِيَ بهم المَلائِكةَ؛ ويقولَ: «**هَؤُلَاءِ كَانُوا فِي أَدَانِي الْمَمْلَكَةِ، وَأَنْتُمْ فِي أَعَالِيهَا، وَهَؤُلَاءِ كَانُوا مَعَ الشَّهَوَاتِ، وَالْعَدُوُّ يَجْرِي مِنْهُمْ مَجْرَى الدَّمِ، وَأَنْتُمْ فِي خِلْوٍ مِنْ ذَلِكَ، وَهَؤُلَاءِ كَانُوا فِي غَيْبٍ مِنْ مَمْلَكَتِي**[٣]**، وَأَنْتُمْ تَنْظُرُونَ إِلَى حُجُبِي، وَهَؤُلَاءِ أَصْلُ خِلْقَتِهِمْ**

---

(١) في (ت): «تميد».

(٢) في (ت): «وإنها» تصحيف ظاهر.

(٣) ليس في (ت).

مِنَ التُّرَابِ وَالطِّينِ، وَأَصْلُ خِلْقَتِكُمْ مِنَ النُّورِ؛ فَالْيَوْمَ لَمْ يَأْخُذْهُمْ مِنْ هَوْلِ رُؤْيَتِي وَانْكِشَافِ الْغِطَاءِ مَا يَقْطَعُ أَلْسِنَتَهُمْ عَنِ الثَّنَاءِ عَلَيَّ، فَهَلْ هَذَا إِلَّا لِعَظِيمِ عِلْمِهِمْ بِي، وَمَعْرِفَتِهِمْ إِيَّايَ؟!».

فهُمُ الَّذين قال رسولُ اللهِ ﷺ: «**إِنَّ لِلَّهِ عِبَادًا يَغْبِطُهُمُ النَّبِيُّونَ وَالشُّهَدَاءُ بِمَكَانِهِمْ مِنَ اللَّهِ**»(١).

فداودُ ﷺ رأسُ المُثنِينَ على اللهِ بعدَ انصرافِ مُحمَّدٍ ﷺ مِن المَقامِ المَحمودِ، قال اللهُ لداودَ: «**يَا دَاوُدُ: مَجِّدْنِي بِذَلِكَ الصَّوْتِ الْحَسَنِ الرَّخِيمِ،**

(١) روى الحاكم في «مستدركه» (٤/ ١٧٠) عن عبد الله بن عمر رضي الله عنهما، أنَّ النَّبيَّ ﷺ قال: «إِنَّ لِلَّهِ عِبَادًا لَيْسُوا بِأَنْبِيَاءَ، وَلَا شُهَدَاءَ، يَغْبِطُهُمُ الشُّهَدَاءُ وَالنَّبِيُّونَ يَوْمَ الْقِيَامَةِ؛ لِقُرْبِهِمْ مِنَ اللهِ تَعَالَى وَمَجْلِسِهِمْ مِنْهُ». فَجَثَا أَعْرَابِيٌّ عَلَى رُكْبَتَيْهِ، فَقَالَ: يَا رَسُولَ اللهِ، صِفْهُمْ لَنَا وَحَلِّهِمْ لَنَا. قَالَ: «قَوْمٌ مِنْ أَفْنَاءِ النَّاسِ مِنْ نُزَّاعِ الْقَبَائِلِ تَصَادَقُوا فِي اللهِ، وَتَحَابُّوا فِيهِ، يَضَعُ اللهُ عز وجل لَهُمْ يَوْمَ الْقِيَامَةِ مَنَابِرَ مِنْ نُورٍ يَخَافُ النَّاسُ وَلَا يَخَافُونَ؛ هُمْ أَوْلِيَاءُ اللهِ عز وجل الَّذِينَ لَا خَوْفٌ عَلَيْهِمْ وَلَا هُمْ يَحْزَنُونَ». قال الحاكم: «هذا حديث صحيح الإسناد ولم يخرجاه» ووافقه الذهبي. انظر: «جمع الجوامع = الجامع الكبير» (٢/ ٦٠٢)، وأورَدَ الحَكِيمُ هذا الحديثَ في «ختم الأولياء» (ص٣١٨، ٣٩٤) وأخرجه في «نوادر الأصول» (١٤٣٠، ١٤٧١) من حديث أبي مالك الأشعري رضي الله عنه. وله شواهد من حديث أبي هريرة، وحديث عمر بن الخطاب، وحديث معاذ بن جبل -وغيرهم- رضي الله عنهم. فأما حديث أبي هريرة فأخرجه مسلم (٢٥٦٦). وأما حديث عمر بن الخطاب، فأخرجه أبو داود (٣٥٢٧). وأما حديث معاذ بن جبل فأخرجه الترمذي (٢٣٩٠)، وقال: «حسن صحيح»، وقال: «وفي الباب عن: أبي الدرداء، وابن مسعود، وعبادة بن الصامت، وأبي هريرة، وأبي مالك الأشعري».

فَيَقُولُ: يَا رَبِّ كَيْفَ وَقَدْ سَلَبْتَنِيهِ؟! فَيَقُولُ: فَإِنِّي سَأَرُدُّهُ عَلَيْكَ؛ فَيَقُومُ دَاودُ عِنْدَ سَاقِ العَرْشِ؛ فَيَنْدَفِعُ بِصَوْتٍ يَسْتَفْرِغُ نَعِيمَ أَهْلِ الْجِنَانِ»[(١)].

كذلك حدَّثَنا به عبدُ اللَّهِ بنُ أبي زِيادٍ، قال: حدَّثَنا سَيَّارٌ، عن جَعْفَرٍ[(٢)]، عن مالكِ بنِ دِينارٍ[(٣)]: «وَإِنَّمَا سَلَبَهُ أَيَّامَ الْحَيَاةِ حِينَ وَاقَعَ الْخَطِيئَةَ[(٤)]، بُحَّ صَوْتُهُ، وَذَهَبَ صَفَاؤُهُ؛ فَرَدَّهُ عَلَيْهِ يَوْمَئِذٍ».

---

(١) أخرجه ابن أبي الدنيا في «الرقة والبكاء» (٣٨٠) وفي «صفة الجنة» (٣٢٧)، وأبو عَوانة في «المستخرج» (٣٩١٦)، والبيهقي في «البعث والنشور» (٣٨٢)، والواحدي في «التفسير الوسيط» (٣/٥٤٩)، وأحمد في «الزهد»، والحكيم الترمذي، وابن المنذر، وابن أبي حاتم عن مالك بن دينار؛ كما في «الدر المنثور» للسيوطي (١٢/٥٥٠). وأخرجه المصنف في «نوادر الأصول» (٨٤٧).

(٢) هو: جعفر بن سليمان. كما في «نوادر الأصول» للمصنِّف (٨٤٧).

(٣) هو: مالك بن دينار السُّلَمي النَّاجيُّ، كان أبوه من سَبْيِ سِجِسْتانَ، وقيل: من كابل. وهو من علماء البصرة وزُهَّادها المشهورين، وكان ينسخ المصاحف، ويَتقوَّت بأُجْرتِه. روى عن: أنس بن مالك، والأحنف بن قيس، والحسن، وابن سيرين، وعكرمة؛ وغيرهم. وروى عنه: عثمان بن دينار (أخوه)، وأبان ابن يزيد العَطَّار، وسعيد بن أبي عَروبة، وآخَرون. قال الذَّهبيُّ: «صَدُوق، وثَّقه النَّسائيُّ وذكره ابن حِبَّان في الثِّقات وقال الأزدي: يعرف وينكر. وفي وفاته أقوال أحدها: سنة ثلاثين ومئة». انظر: «تهذيب الكمال» (٢٧/١٣٥-١٣٨)، «ميزان الاعتدال» (٣/٤٢٦)، «تهذيب التهذيب» (١٠/١٤، ١٥).

(٤) إشارة إلى قوله تعالى في (سورة ص): ﴿وَظَنَّ دَاوُۥدُ أَنَّمَا فَتَنَّٰهُ فَٱسْتَغْفَرَ رَبَّهُۥ وَخَرَّ رَاكِعًا وَأَنَابَ ۩ (٢٤) فَغَفَرْنَا لَهُۥ ذَٰلِكَ وَإِنَّ لَهُۥ عِندَنَا لَزُلْفَىٰ وَحُسْنَ مَـَٔابٍ﴾ [ص: ٢٤ - ٢٥]. والمقصود بالخطيئة ما يُشار إليه عادةً بأنَّ حَسَناتِ الأبرارِ سَيِّئاتُ المُقرَّبِينَ، إذ إن مَقامَ النُّبوَّة مَقامٌ عالٍ عظيمٌ. قال ابن كثير في «التفسير» (٧/٦٠): «قد ذكر المفسرون هاهنا قصة أكثرها مأخوذ من الإسرائيليات ولم يثبت فيها عن المعصوم حديث يجب اتباعه، ولكن روى ابن أبي حاتم هنا حديثًا لا يصح سنده؛ لأنَّه من رواية يزيد الرَّقَاشي عن أنس، ويزيد وإن كان من الصالحين لكنه ضعيف الحديث عند الأئمة، فالأولى أن يقتصر على مجرد تلاوة هذه القصة،
=

فداودُ عليه السلام هذا مَحَلُّهُ، فليس بحَقِيقٍ أنْ تكونَ هذا المَقالةُ لمِثلِهِ، فإنَّ هذه المَقالةَ تُحيِّرُ قُلُوبَ المُحبِّينَ، وعليهم مِن اللَّهِ رَأفةٌ لا يُجبَهُون بمِثْلِ هذا.

ومِثْلُ هذه الحِكاياتِ الدَّارِسةِ مِن الزَّمنِ الأوَّلِ، قد تَداوَلَتْها رُواةُ الأُمَمِ، وهذه الأُمَّةُ أَخَذَتْها مِن هؤلاءِ الرَّهابِنةِ أصحابِ الصَّوامِعِ، أولئكَ لا يَعرِفُون داودَ وقَدْرَهُ، وإنَّما يَعرِفُ داودَ مَن عرَفَهُ يومَ المِيثاقِ، حيث عُرِضتِ الذُّرِّيَّةُ على آدَمَ صلَّى اللهُ عليهما، فرَأَى نُورًا ساطِعًا على سائرِ الأنوارِ، فقالَ: «مَنْ هَذَا يَا رَبِّ؟». قالَ: «هَذَا ابْنُكَ دَاوُدُ». فأُعجِبَ به إعجابًا، سأَلَ عن عُمُرِهِ، فقيل: «أربعين[1] سَنةً». فوهَبَ له مِن عُمُرِهِ سِتِّينَ سَنَةً[1].

=

وأن يُرَدَّ علمها إلى الله عز وجل؛ فإن القرآن حقٌّ وما تضمن فهو حق أيضًا».

(١) في (ت): «أربعون». وفي (ز، ظ، م): «أربعين» كما هو مثبت بالمتن؛ وله وجوه تصح في العربية:

الوجه الأول: أنه نصب على تقدير: «قُدِّر أربعين». أو: «بلغ أربعين»، ونحو ذلك. فهو على بابه من إعراب جمع المذكر وما ألحق به بالواو والنون رفعًا، وبالياء والنون نصبًا وخفضًا. أو أنه ورد بالياء والنون على الحكاية؛ أي: حكاية قولهم، ووجهه الرفع.

الوجه الثاني: أنه نصب بـ«قيل» حملًا لها على «ظنَّ» -والتقدير: «وقيل عمرُه أربعينَ»؛ أي: ظُنَّ؛ فيكون العمر نائب فاعل، والأربعين نصبًا على المفعولية- وهذه لغة بني سليم يُجْرون القول مُجْرَى الظَّنِّ مطلقًا، وهي لغة حكاها سيبويه عن أبي الخطاب الأخفش الأكبر قال في «الكتاب» (١/ ١٢٤): «وزعم أبو الخطّاب -وسألتُه عنه غير مرّة- أن ناسًا من العرب يوثق بعربيّتهم -وهم بنو سُلَيْمٍ- يجعلون بابَ «قلتُ» أجْمَعَ مثلَ «ظننتُ»». قال ابن مالك في «شرح التسهيل» (٢/ ٩٥): «وبنو سليم يجرون القول وفروعه مُجْرى الظن وفروعه في نصب المبتدأ والخبر، وفتح أنّ الواقعة بعده». وقال في «شرح الكافية الشافية» (٢/ ٥٦٧): «وبنو سليم يجرون القول مجرى الظن سواء كان فعلًا ماضيًا، أو مضارعًا، أو أمرًا، أو اسم فاعل، أو مصدرًا فيقولون: قلت زيدًا منطلقًا». قال السيوطي في «الهمع»: «واختُلِفَ: هل يُعْمِلونه باقيًا

=

=
على معناه، أو لا يُعْمِلونه حتَّى يُضَمَّنَ معنى الظَّنِّ؟ على قولَيْنِ، اختار ثانيَهُمَا ابنُ جِنِّي، وعلى الأوَّل: الأعلَمُ وابن خَرُوف». اهـ. وجمهور العرب: لا يُجْرُونَ القولَ وما تصرَّف منه مُجْرَى الظن، إلا بشروط. انظر تفصيل ذلك في: «شرح المفصَّل» (٧/٧٨-٨١)، «شرح التسهيل» لابن مالك (٢/٩٣-٩٦)، «شرح الكافية الشافية» (٢/٥٦٦-٥٦٩)، «شرح ابن الناظم على الألفية» (صـ ١٥٢، ١٥٣)، «تخليص الشواهد» (صـ ٤٥٦، ٤٥٧)، «شرح ابن عقيل» (٢/٦١، ٦٢)، «المقاصد الشافية» (٢/٥٠١، ٥٠٢-٥١٠)، «شرح الأشموني» (٢/٧٢-٧٨)، «همع الهوامع» (١/٥٦٣).

الوجه الثالث: أنه رفع؛ وفيه بحث؛ إذ إن المشهور في إعراب جمع المذكر السالم وما ألحق به أن يكون بالواو والنون رفعا، وبالياء والنون نصبا وجرا؛ قال السيوطي في «همع الهوامع» (١/١٧٠-١٧١): «وفي الجمع لغات أخرى: أحدها: أن يجعل كـ«غسلين» في التزام الياء وجعل الإعراب في النون مصروفا. الثانية: أن يجعل كهارون في التزام الواو وجعل الإعراب على النون غير مصروف للعلمية وشبه العجمة. الثالثة: التزام الواو وفتح النون مطلقا. وجعل المثنى كسلمان والجمع كغسلين أو هارون مشروط بأن لا يجاوزا سبعة أحرف، فإن جاوزاها لم يعربا بالحركات». وإعراب «أربعين» و«سنين» وبابهما إعراب الجمع؛ بالواو رفعا، وبالياء نصبا وجرا -هي لغة الحجاز وعليا قيس. وأما بعض بني تميم وبني عامر فيجعل الإعراب بحركات على النون ويلتزم الياء في جميع الأحوال، وهذا هو الذي أشار إليه ابن مالك في «الخلاصة» بقوله: «ومثل حين». وتكون منونة غالبا، وتنوينها هي لغة بني عامر، على ما حكاه الكسائي والفراء؛ قال الفراء: «وأما بنو عامر؛ فإنهم يجرونها في النصب والخفض والرفع، فيقولون: «أقمت عنده سنينا كثيرة». وأما عدم تنوينها فلغة تميم، قال الفراء: «إذا ألقت بنو تميم الألف واللام من «السنين» لم يجروا «سنين»، فقالوا: «قد عضت له سنين كثيرة». و: «كنت عنده بضع سنين يا هذا». وظاهر كلام ابن مالك في «الخلاصة» و«التسهيل» أن من جعل الإعراب في النون يرفع بالضمة، وينصب بالفتحة، ويجر بالكسرة، سواء أنون أم لم ينون، ولذلك شبهه بـ«غسلين» مرة، وبـ«حين» مرة، فأما إذا نون فظاهر، وأما من لم ينون فظاهر كلام الفراء أنه يكون ممنوعا من الصرف، فيرفع بالضمة، وينصب ويجر بالفتحة، ولذلك قال الفراء عن تميم: «إنهم إذا طرحوا الألف واللام من السنين لم يجروا». ومعناه في اصطلاح الكوفيين أنهم يعربونه إعراب ما لا ينصرف.

ومن العرب: من يلزم هذا الباب الواو، ويفتح النون في كل أحواله، فيكون إعرابه بحركات مقدرة على الواو منع من ظهورها الثقل. ومنهم: من يلزمه الواو ويجعل الإعراب بحركات على النون كإعراب «زيتون» ونحوه. ومنهم: من يجري الإعراب الذي ذكرناه أولا في جميع أنواع جمع المذكر وما ألحق به،
=

فاعتَبِرْ بهذا ما رأى آدَمُ في ذلك النُّورِ السَّاطِعِ حتَّى فَرِحَ به فَرَحًا وهَبَ له مِن عُمُرِهِ، وذلك النُّورُ كان نُورَ المَحبَّةِ الَّتي فيه حتَّى[2] جادَ بعُمُرِهِ عليه، ومتى سَمِعتَ أنَّ أحدًا جادَ بعُمُرِه حتَّى فلم يَضَنَّ به إلَّا آدَمُ، فذاك لِمَا هاجَ مِنهُ مِن الحُبِّ؛ وكذلك عادةُ المُحبِّينَ.. أَوفَرُهم حظًّا مِن الحبِّ أظهرُهم جُودًا.

وصلَّى اللهُ على سَيِّدِنا مُحمَّدٍ رسولِ اللهِ وعلى آلِهِ وصَحبِهِ وسلَّم

=

إجراء له مجرى المفرد. راجع: «شرح كتاب سيبويه» للسيرافي (٢/ ٩١-٩٣)، «العدد في اللغة» لابن سيده (صـ٣٠-٣٢)، «التذييل والتكميل» لأبي حيان (١/ ٣٣٠، ٣٣١)، «المقاصد الشافية» للشاطبي (١/ ١٩١-١٩٩)، «همع الهوامع» للسيوطي (١/ ١٥١-١٧٤).

(١) روى الترمذي بسنده عن أبي هريرة رَضِيَ اللهُ عَنْهُ قال: قال رسول الله صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: «لَمَّا خَلَقَ اللهُ آدَمَ مَسَحَ ظَهْرَهُ، فَسَقَطَ مِنْ ظَهْرِهِ كُلُّ نَسَمَةٍ هُوَ خَالِقُهَا مِنْ ذُرِّيَّتِهِ إِلَى يَوْمِ الْقِيَامَةِ، وَجَعَلَ بَيْنَ عَيْنَيْ كُلِّ إِنْسَانٍ مِنْهُمْ وَبِيصًا مِنْ نُورٍ، ثُمَّ عَرَضَهُمْ عَلَى آدَمَ، فَقَالَ: أَيْ رَبِّ، مَنْ هَؤُلَاءِ؟ قَالَ: هَؤُلَاءِ ذُرِّيَّتُكَ، فَرَأَى رَجُلًا مِنْهُمْ؛ فَأَعْجَبَهُ وَبِيصُ مَا بَيْنَ عَيْنَيْهِ، فَقَالَ: أَيْ رَبِّ، مَنْ هَذَا؟ فَقَالَ: هَذَا رَجُلٌ مِنْ آخِرِ الْأُمَمِ مِنْ ذُرِّيَّتِكَ، يُقَالُ لَهُ: دَاوُدُ، فَقَالَ: رَبِّ، كَمْ جَعَلْتَ عُمُرَهُ؟ قَالَ: سِتِّينَ سَنَةً، قَالَ: أَيْ رَبِّ، زِدْهُ مِنْ عُمُرِي أَرْبَعِينَ سَنَةً، فَلَمَّا قُضِيَ عُمُرُ آدَمَ جَاءَهُ مَلَكُ الْمَوْتِ، فَقَالَ: أَوَلَمْ يَبْقَ مِنْ عُمُرِي أَرْبَعُونَ سَنَةً؟ قَالَ: أَوَلَمْ تُعْطِهَا ابْنَكَ دَاوُدَ؟ قَالَ: فَجَحَدَ آدَمُ؛ فَجَحَدَتْ ذُرِّيَّتُهُ، وَنَسِيَ آدَمُ فَنَسِيَتْ ذُرِّيَّتُهُ، وَخَطِئَ آدَمُ فَخَطِئَتْ ذُرِّيَّتُهُ». قال الترمذي: «هذا حديث حسن صحيح، وقد رُوي مِن غيرِ وجهٍ عن أبي هريرةَ، عن النَّبِيِّ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ». ورواه الحاكم في «المستدرك» (٢/ ٣٢٥) وقال: «هذا حديث صحيح على شرط مسلم ولم يخرجاه» ووافقه الذهبي، ورواه في «المستدرك» (٢/ ٥٨٥) وقال: «هذا حديث صحيح الإسناد ولم يخرجاه»، وسكت عنه الذهبي.

(٢) زيادة من (ت).